A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/9/6
الأصل: بالإسبانية
التاريخ: 21 ديسمبر 2013

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة التاسعة

جنيف، من 3 إلى 5 مارس 2014

الآليات البديلة لتسوية المنازعات الخاصة بحق المؤلف في المكسيك

من إعداد مانويل غيرّا ثامارّو، المدير العام للمعهد الوطني لحق المؤلف (INDAUTOR)، المكسيك[1]

أولا. مقدمة

1. لما كانت الاتجاهات الأخيرة في مجال تطوير الآليات البديلة لتسوية المنازعات تنشأ أساسا في بلدان تستند أنظمتها القانونية إلى القانون العام، كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، فإن الاسم الإسباني لأنظمة تسوية المنازعات بوسائل غير قضائية ما هو إلا ترجمة للمصطلح الإنكليزي.

2. وتتزايد أهمية الآليات البديلة لتسوية المنازعات بسبب المزايا الكبيرة التي توفرها هذه الآليات مقارنة بالمحاكم، كالسرعة والسرية وانخفاض التكلفة وإمكانية تحديد النزاع المطروح والإجراءات الممكن انتهاجها، وقيام خبير في الموضوع المعني بالبتّ في الإجراء الذي ينبغي اتباعه.

3. كما تعد الآليات البديلة لتسوية المنازعات وسيلة لإذكاء الفهم والوعي بين الطرفين المعنيين في سبيل التوصل إلى حل للنزاع أو المشكلة، سواء بطريقة تعاقدية أو غير تعاقدية، مما يتيح التوصل إلى اتفاقات تستند إلى المصالح المشتركة، وتحقق نتائج أقرب ما يكون إلى ما يحتاج إليه الطرفان لتجاوز أوجه الخلاف بينهما.

4. ويمكن تعريف هذه الآليات بأنها أدوات قانونية مصمّمة للتوصل إلى اتفاقات بشأن أي نزاع ينطوي على معاملات بين الطرفين، من خلال وسائل أخرى غير التقاضي لدى المحاكم. ويمكن أن تشمل هذه الوسائل تدخل طرف ثالث يقوم، على نحو محايد، بتسهيل التفاوض من أجل التوصل إلى حل للمشكلة.

[1] الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وحده، وليست آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في الويبو.

5. وعلى الرغم من اللائحة التنفيذية التي يتضمنها القانون الاتحادي لحق المؤلف والمرونة التي تتسم بها القواعد المعنية، فإن هذه الآليات تستند إلى حسن نية الطرفين، مما يعني اتفاق طرفي النزاع على أنه لا توجد فيما بينهما علاقة تبعية. ومصالح الطرفين أو احتياجاتهما هي التي تدفعهما إلى تسوية أي نزاع بحرية من خلال استخدام هذه الأدوات، استنادا إلى اتفاق الطرفين وبدون أي إجبار أيا كان شكله.

6. وبموجب النظام القانوني المكسيكي، تُعد هذه الأدوات وسائل تخضع للأحكام القانونية، وفقا للمادة 17(3) من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية:

"المادة 17 (...)

تنص القوانين على آليات بديلة لتسوية المنازعات، وتحكم تطبيقها جنائيا، وتضمن التعويض عن الأضرار، وتحدد الحالات التي يلزم فيها الإشراف القضائي. (...)"

7. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأن هناك مسائل معينة لا يمكن التعامل معها باستخدام الآليات البديلة لتسوية المنازعات، كالجرائم الواقعة بطبيعتها تحت طائلة الملاحقة القضائية، والمنازعات التي تنشأ فيما يتعلق بشؤون الأسرة، وقضايا النظام العام والمصلحة الاجتماعية.

8. وتشمل أمثلة التنظيم في النظام القانوني المكسيكي الآليات التي تستخدم لدى مكتب المحامي الاتحادي للمستهلكين (PROFECO)، واللجنة الوطنية للمصارف والأوراق المالية (CNBV)، واللجنة الوطنية للتحكيم الطبي (CONAMED)، وكذلك أحكام القانون الاتحادي لحق المؤلف: التحكيم والإجراءات الإدارية للتسوية.

2. الآليات البديلة لتسوية المنازعات في النظام القانوني المكسيكي

9. طُبّق العديد من الآليات في إطار التشريع الوطني بفضل اكتساب الخبرات في هذا المجال، وتوجد أيضا بعض المدارس الفكرية التي تتحدث عن خمسة أنواع من الأدوات: الوساطة والمصالحة والتحكيم والخبرة ومجالس المنازعات. إلا أن الأدوات الثلاث التي حظيت بأكبر قدر من القبول في الواقع العملي في المكسيك هي المصالحة والوساطة والتحكيم. وسوف نتطرق إلى هذه الأدوات بمزيد من التفصيل فيما يلي.

1.2 المصالحة

10. تتمثل الآلية البديلة المعروفة باسم 'المصالحة' في تولي طرف ثالث الإدارة المباشرة أو غير المباشرة لمناقشات طرفين في نزاع معيّن، وذلك بغية تقديم المساعدة القانونية والتقنية في الموضوع المطروح ودعوة الطرفين إلى التوصل إلى اتفاق مرض بالنظر إلى مصالحهما. وتعرف هذه الممارسة بمصطلح 'الإصلاح' بين الطرفين بهدف العثور على نقاط مشتركة تؤدي إلى اتفاق.

11. وبصفة عامة، يقتصر عمل الطرف الثالث المحايد، أو المصلِح، على تأدية دور الميسّر لكي يتوصل الطرفان، من حيث المبدأ، إلى اتفاق من خلال اقتراحاتهما الخاصة واستنادا إلى عملية تفاوض.

2.2 الوساطة

12. الوساطة إجراء خارج نطاق القضاء ينطوي أيضا على طرف ثالث لديه معرفة تقنية ملائمة يستمع دون تحيز إلى وجهات نظر الطرفين في النزاع، ويرشدهما إلى سبيل للتخفيف من حدة النزاع، ويعزز الاتصال بغية التوصل إلى اتفاق. ويتمتع هذا الطرف الثالث بصلاحية اقتراح حلول للنزاع.

13. وبناء على ذلك، يمكن للوسيط أن يدعو الطرفين للمشاركة في جلسة "لاستثارة الأفكار" يُجمّع فيها أكبر عدد ممكن من الاقتراحات بغية التوصل إلى حلول ممكنة تفيد كلا الطرفين.

14. وهكذا، يقدم الوسيط حلا واحدا أو أكثر للنزاع، ويكون للطرفين حرية القبول أو الرفض. وإذا قرّر الطرفان قبول حل معيّن، فإنّ ذلك الحل سيُعتبر اتفاقا.

3.2 التحكيم

15. قد يكون التحكيم أكثر الآليات شيوعا من ضمن الآليات البديلة المُستخدمة لتسوية المنازعات. وهو يمثل محاولة خارج نطاق القضاء لتسوية المنازعات التي تنشأ في إطار العلاقات بين طرفين أو أكثر. ويحدث التحكيم عندما يرفع المتنازعون نزاعهم والإجراء ذي الصلة إلى طرف ثالث محايد.

16. وقد يكون التحكيم عاما، أي مؤسسيا، أو خاصا، وقد يضطلع به محكم واحد أو هيئة تحكيم (تكون دوما مؤلفة من عدد فردي من المحكمين).

17. وفي أي من هاتين الحالتين، يستمع الطرف الثالث المحايد إلى القضية والإجراء المخصص الموافق عليه من الطرفين، ويصدر حكما اصطلح على تسميته قرار التحكيم، ويكون ملزما للطرفين، ويمكن تأكيده من قبل قاض بغية الحصول على أمر بتنفيذه. وفي هذه الحالات يدرس القاضي مضمون إجراءات التحكيم، وإذا لم توجد فيها مخالفات، وجب عليه أن يؤكد القرار. وبمجرد تأكيد قرار التحكيم، يجوز إنفاذه بواسطة السلطة القضائية في حالة عدم الامتثال له.

18. وثمة شكلان للتحكيم معترف بهما عموما ويمكن للطرفين اللجوء إليهما في حالة ظهور أي نزاع:

(أ) اتفاق التحكيم: يمكن استخدام هذا النهج عند ظهور نزاع يتفق طرفاه على رفعه إلى التحكيم؛

(ب) بند التحكيم: وهو خيار تتضمنه العقود وينص على اللجوء إلى إجراءات التحكيم لتسوية أية نزاعات محتملة.

3. الآليات البديلة لتسوية المنازعات الخاصة بحق المؤلف في المكسيك

19. للنظام القانوني المكسيكي تاريخ في وضع الأحكام المتعلقة بالآليات البديلة لتسوية المنازعات الخاصة بحق المؤلف، وهو تاريخ ترجع بدايته إلى أول قانون سُنّ في هذا الشأن تحديدا: وهو القانون الاتحادي لحق المؤلف الصادر عام 1948. ووفقا لهذا القانون، كان يجوز لطرفي أي نزاع اللجوء إلى دائرة حق المؤلف القائمة آنذاك من أجل تسوية المنازعات المتعلقة باستغلال مصنفاتهم، بصورة مستقلة عن أي إجراء قانوني خاص آخر قد يكونا قد اتخذاه (المادة 111 من القانون الاتحادي لحق المؤلف الصادر عام 1948).

20. وبحلول عام 1956، ومع صدور القانون الاتحادي الجديد لحق المؤلف، أصبح يجوز للطرفين اللجوء إلى الوساطة لدى المديرية العامة لحق المؤلف، بغية تسوية المنازعات المتعلقة بمصنفاتهم (المادة 128 من القانون الاتحادي لحق المؤلف الصادر عام 1956).

21. وبالتالي، وكنتيجة للإصلاحات التي تم إدخالها على هذا القانون عام 1963، صارت المديرية العامة مسؤولة عن التدخل في المنازعات الناشئة فيما يتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة، ومسؤولة أيضا، إذا دعت الحاجة، عن التحفظات المتعلقة بالحقوق في الاستخدام الاستئثاري. ويعني ذلك أنه أتيح للطرفين اجتماع للتسوية، وإذا انقضت 30 يوما اعتبارا من تاريخ أول اجتماع دون التوصل إلى اتفاق صلح، حثت المديرية الطرفين على تعيينها كمحكم (المادة 133 من القانون الاتحادي لحق المؤلف الصادر عام 1963).

22. وفي مثل هذه الحالات، تصدر المديرية العامة لحق المؤلف قرارا تحكيميا تنهي به الإجراءات، ولذلك السبب نص القانون على كل من المصالحة والتحكيم العام.

23. ويحكم القانون الاتحادي الحالي لحق المؤلف، المعمول به منذ 24 مارس 1997، بشكل صريح ووصفي إجراءات الآليتين البديلتين لتسوية المنازعات: (أ) إجراءات التسوية، (ب) والتحكيم.

1.3 الإجراءات الإدارية للتسوية

24. تخضع الإجراءات الإدارية للتسوية لأحكام المادتين 217 و218 من القانون الاتحادي لحق المؤلف، وأيضا للمواد من 139 إلى 142 من لائحته التنفيذية.

25. والإجراءات الإدارية للتسوية هي آلية ذاتية التطبيق لتسوية المنازعات، وهدفها هو ضمان وصول الطرفين إلى مصالحة بشأن نزاع معيّن يتعلق بالحقوق التي يحميها القانون الاتحادي لحق المؤلف.

26. وتُنفّذ الإجراءات لدى دائرة الصلح التابعة للمديرية القانونية للمعهد الوطني لحق المؤلف. وكجزء من هذه العملية، يتولى محامو الصلح مهمة تعزيز أو تسهيل الاتصال بين الطرفين من خلال المساهمة بشكل مباشر في عملية المصالحة ولكن دون اتخاذ أي قرار فيما يتعلق بموضوع القضية.

27. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات لا تعطل بأي شكل من الأشكال قدرة الطرف 'المتضرّر' على اتخاذ أي إجراء مدني أو إداري أو جنائي آخر في سبيل الدفاع عن حقوقه. فإجراءات التسوية مستقلة في طبيعتها ولا تخضع لمبدأ "التقيد بالإجراءات"، والذي يتعين بموجبه استنفاد إجراءات التسوية قبل أن يتمكّن الطرف 'المتضرّر' من اتخاذ أي إجراء مدني أو إداري أو جنائي.

1.1.3 اجتماعات التسوية

28. تبدأ إجراءات التسوية بناء على طلب طرف ما من خلال شكوى خطية يجب أن تستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 139 من اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي لحق المؤلف، والمتمثلة في اسمي الطرفين الوارد ذكرهما في الدعوى وعناوين إقامتهما، وسرد للأحداث التي تسبّبت في ظهور النزاع، وأية وثائق قد تكون مفيدة للطرفين فيما يتعلق بالمصالحة، وغير ذلك. ثم تُوجه الدعوة إلى الطرفين المعنيين للمثول أمام مكاتب المعهد لكي يتسنى عقد اجتماع التسوية (المادة 218(أولا) و(ثانيا) من القانون الاتحادي لحق المؤلف).

29. وبمجرد قبول الشكوى الخطية، يجب أن تتاح للطرف الخصم لكي يتمكن من الرد عليها وتأكيد حقوقه في غضون عشرة أيام اعتبارا من تاريخ الإخطار (المادة 218(ثالثا) من القانون الاتحادي لحق المؤلف).

30. وتفرض غرامة تزيد بمقدار 100 إلى 150 ضعفا على الحد الأدنى للأجر اليومي العام المعمول به في المقاطعة الاتحادية، وهو يبلغ حاليا 476,00 6 إلى 714,00 9 بيزو مكسيكي (501,00 إلى 751,00 دولارا أمريكيا) (المادة 218(ثالثا))، إذا لم يحضر الطرفان اجتماع التسوية.

31. ويسهّل محامو الصلح التابعون للمعهد الوطني لحق المؤلف الاتصال بين الطرفين، فيؤدون دور الوسطاء، ويسلّطون الضوء على المفاهيم التي ينظمها القانون الاتحادي لحق المؤلف، ويدعون الطرفين لعرض الآراء أو المواقف أو الاقتراحات التي يمكن أن تؤدي إلى اتفاق.

32. ويمكن إنهاء إجراءات التسوية بالسبل التالية:

(أ) يتوصل الطرفان إلى تسوية صلح تنهي النزاع، وهي تسوية يمكن النص عليها في اتفاق يصدق عليه المعهد الوطني لحق المؤلف بناء على طلب طرف واحد أو أكثر، وتكون له قوة القضية المقضية والحق القابل للنفاذ (المادة 218(رابعا))؛

(ب) أو تُحفظ حقوق الطرفين، إذا أخفقا في التوصل إلى اتفاق، ويمكنهما ممارسة هذه الحقوق بطريقة وشكل يحققان مصالح الطرفين على أفضل نحو ممكن (المادة 218(خامسا))؛

(ج) أو يمكن للطرفين رفع النزاع إلى التحكيم أو اتخاذ الإجراءات المدنية أو الإدارية أو الجنائية الملائمة.

33. وإجراءات التسوية هي إجراءات قصيرة تتيح، بطبيعتها، إمكانية التعامل مع النزاع بمرونة وبدون تحيز، بما يتسق مع مبدأ حسن النية. لذلك تمثل هذه الإجراءات نهجا منخفض التكلفة وواضحا وقويا وجذابا لطرفي النزاع. وبالتالي، فإن جمعيات الإدارة الجماعية المكسيكية الأربع عشرة والهيئات التي لها علاقة باستغلال المحتوى الأدبي وبرمجيات الحاسوب والموسيقى وغيرها كثيرا ما تستخدم هذه الإجراءات لتسوية المنازعات وديا.

34. وعلى الرغم من هذه المزايا، أعد المعهد الوطني لحق المؤلف دليلا لمحامي الصلح بهدف الارتقاء بالخدمة والمعايير المهنية في مجال المصالحة. ويتضمن الدليل الإجراءات التي يجب أن يتبعها المحامون أثناء اجتماعات التسوية ويغطي الأنشطة والوثائق التي يجب إعدادها، من قبول الشكوى إلى السبل المتنوعة التي يمكن إنهاء الإجراءات بها.

35. ويعتبر دليل محامي الصلح أداة تصويرية ومفصلة وبسيطة يستخدمها محامو الصلح في تحديد مسار العمل الذي ينبغي اتباعه في المجموعة الكاملة من السيناريوهات التي يمكن أن تطرأ أثناء إجراءات تسوية المنازعات بغية زيادة احتمال التوصل إلى اتفاقات أثناء اجتماعات التسوية.

2.1.3 الإجراءات عبر الإنترنت

36. في سبيل تعظيم أثر اجتماعات التسوية، يسعى المعهد الوطني لحق المؤلف إلى إقامة اجتماعات تسوية عبر الإنترنت بحلول عام 2014. ومن شأن هذه الاجتماعات أن توسع النطاق الإقليمي، وستكون هذه التغطية الأوسع نطاقا مفيدة للمستخدمين المقيمين خارج المقاطعة الاتحادية. وسيؤدي هذا التطوير إلى خفض تكاليف الانتقال التي يتحملها الأطراف المقيمون في مناطق أخرى من جمهورية المكسيك لحضور اجتماعات التسوية.

2.3 المصالحة

37. في إطار مشروع تطوير مجال المصالحة في المعهد الوطني لحق المؤلف بحلول عام 2014، اتُخذت تدابير لتنفيذ آلية بديلة تتمثل في تدخل المعهد بشكل مباشر للبتّ في الاقتراحات التي تُقدم إلى الأطراف فيما يتعلق بتسوية المنازعات، بما يسهم في تيسير المصالحة.

38. وبالتركيز على المعارف التقنية الملائمة ومهارات محامي الصلح، يمكن تهيئة الظروف التي تمكّن الطرف الثالث المحايد، وهو المعهد الوطني لحق المؤلف في هذه الحالة، من أن يعرض على الطرفين المعنيين حلولا مختلفة للنزاع.

39. ويجب أن تستند أية اقتراحات يقدمها محامو الصلح، أساسا، إلى مصالح الطرفين، وهي المصالح التي يوضحها الطرفان أثناء اجتماعات مجالس المصالحة.

3.3 الوساطة

40. يتفق القانون الاتحادي الحالي لحق المؤلف مع الولاية التي يمنحها الدستور المكسيكي في أنه ينص على آليات بديلة لتسوية المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكامه وتفسيرها. ولذلك، فإن المشاريع التي يعدها المعهد الوطني لحق المؤلف حاليا تفيد بشكل مباشر أصحاب الحقوق والمستخدمين عن طريق تزويدهم بمجموعة من الخيارات فيما يتعلق بتسوية منازعاتهم خارج نطاق القضاء.

41. وفي سبيل تعزيز الآليات البديلة لتسوية المنازعات المنصوص عليها في القانون الاتحادي لحق المؤلف، ارتأينا ضرورة الحرص، في 2014، على استحداث آلية جديدة ترتقي بصلاحيات المعهد الوطني لحق المؤلف من مجرد توجيه المناقشات أو تقديم الحلول الممكنة إلى التدخل بفعالية.

42. وستُعتمد الوساطة كآلية بديلة رابعة لتسوية المنازعات الخاصة بحق المؤلف بغية منح محامي الوساطة في المعهد الوطني لحق المؤلف صلاحية اقتراح حلول تركّز على مضمون القضايا ويقبلها الطرفان.

43. ووفقا لهذا الإجراء تقوم السلطة، في حالة عدم التوصل إلى اتفاق، بإصدار توصية يمكن أن يراعيها الطرفان، وتراعيها السلطة الإدارية أو القضائية أيضا لاتخاذ قرار بشأن أحد الإجراءات المنصوص عليها في القانون المختص.

44. ولكي يُنفّذ إجراء الوساطة، يجب أن يحدد القانون الاتحادي لحق المؤلف ولائحته التنفيذية وضع وسلطات الموظفين الذين يعيّنهم المعهد الوطني لحق المؤلف.

4.3 التحكيم

45. يخضع التحكيم لأحكام المواد من 219 إلى 228 من القانون الاتحادي لحق المؤلف والمواد من 143 إلى 155 من لائحته التنفيذية، ويُطبّق قانون التجارة أيضا كوسيلة للتحكيم الخاص.

46. ويقضي القانون الاتحادي لحق المؤلف على وجه التحديد بإمكانية لجوء الطرفين إلى التحكيم:

"المادة 220. يجوز للطرفين الاتفاق على اللجوء إلى إجراءات التحكيم من خلال:

أولا. بند التحكيم: وهو اتفاق على التحكيم تتضمنه العقود المبرمة فيما يتعلق بالمصنفات التي يحميها هذا القانون أو في اتفاقات مستقلة فيما يتعلق بكل المنازعات التي قد تنشأ بينهما في المستقبل، أو بعض منها.

ثانيا. اتفاق التحكيم: وهو اتفاق على اللجوء إلى إجراءات التحكيم عندما تكون كل المنازعات أو بعض منها قد نشأت بالفعل بين الطرفين وقت التوقيع على الاتفاق.

ويجب النص كتابة على كل من بند التحكيم واتفاق التحكيم، بلا استثناء."

47. وبمجرد إعراب الطرفين عن استعدادهما للجوء إلى التحكيم، يجب عليهما اختيار محكمين اثنين من القائمة المنشورة التي أقرها المعهد الوطني لحق المؤلف، ويتولى هذان المحكمان بدورهما تعيين عضو ثالث من القائمة نفسها ليعمل رئيسا لهيئة التحكيم، وتكون هيئات التحكيم دوما مؤلفة من عدد فردي من الأعضاء (المادة 222 من القانون الاتحادي لحق المؤلف).

48. ويجب البتّ في إجراءات التحكيم في غضون فترة لا تزيد على 60 يوما، ويمكن إنهاؤها باتفاق بين الطرفين أو بإصدار قرار تحكيمي. وفي الحالات التي يصدر فيها قرار تحكيمي، يجب توضيح أسبابه ودوافعه، ويجب أن يحظى بتصويت

أغلبية المحكمين؛ ويجب بعد ذلك إخطار المعهد الوطني لحق المؤلف بصدور قرار التحكيم، ويخطر المعهد بدوره الطرفين بهذا التطور (المادة 224 من القانون الاتحادي لحق المؤلف).

49. ويتحمل المعهد الوطني لحق المؤلف مسؤولية إعداد قائمة بالمحكمين المعتمدين لديه وترخيص تلك القائمة ونشرها سنويا في الجريدة الرسمية للاتحاد المكسيكي، ومسؤولية تحديد مبلغ الرسوم التي يجب على الأطراف دفعها لكل من المحكمين.

50. وللمعهد الوطني لحق المؤلف صلاحية مساعدة هيئة التحكيم فيما يتعلق بالإخطارات ورصد إجراءات التحكيم وأية مسائل إجرائية مرتبطة بها (المادتان 221 و228 من القانون الاتحادي لحق المؤلف).

4. إحصاءات

51. منذ بدء تنفيذ الإجراءات الإدارية للتسوية عام 1997، تحقق عدد ملحوظ ومشجّع من النتائج الإيجابية فيما يتعلق بعمل اجتماعات التسوية، وسُجلت زيادة كذلك في عدد الشكاوى المودعة.

52. وفي عام 1998، قُبلت 396 شكوى، وأفضت 44,94 بالمائة منها إلى مصالحة. وفي عام 2000، أودِعت 535 شكوى، وأفضت 50,28 بالمائة منها إلى مصالحة. وفي عام 2011، قُبلت 782 شكوى، وبلغ ذلك العدد 759 شكوى في 2012، ليزيد بذلك متوسط الشكاوى المقبولة على 700 شكوى.

53. وكان عام 2013 مشجعا فيما يتعلق باجتماعات التسوية، حيث شهد إيداع أكبر عدد من الشكاوى (150 1شكوى).

54. وأخيرا، عُقد بين عامي 1998 و2013 حوالي 386 24 اجتماع تسوية، وهو ما يثبت مدى استفادة مختلف القطاعات وأصحاب الحقوق والأفراد من الآليات البديلة لتسوية المنازعات.

5. الاستنتاجات

55. يرى المعهد الوطني لحق المؤلف أن الآليات البديلة لتسوية المنازعات توفر لأطراف المنازعات منافع أكبر، بفضل سرعتها وديناميكيتها ومرونتها وطبيعتها الاقتصادية.

56. وسيمنح التنظيم الملائم لهذه البدائل نوعا من الأمان واليقين القانوني للأطراف الذين يلجؤون إليها نظرا لطابعها السريع والمرن.

57. وللأطراف خيار اللجوء إلى خبير في المجال ليقترح حلولا للنزاع بطريقة موضوعية.

58. والمزايا التي توفرها هذه الآليات تكمن في عدم اضطرار الأطراف إلى دفع رسوم مقابل التمثيل القانوني وفي إمكانية تجنبهم فترات الانتظار الطويلة المرتبطة بالإجراءات القانونية.

59. وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين إجراءات التسوية من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة يعكف المعهد الوطني لحق المؤلف حاليا على إعداد نظام لعقد اجتماعات التسوية عبر الإنترنت.

60. وبتنظيم إجراءات المصالحة سيكتسب المعهد الوطني لحق المؤلف وسيلة خارج نطاق القضاء تمكّنه من عرض حلول ممكنة على الأطراف فيما يتعلق بموضوع المنازعات.

61. وسيمكّن تنفيذ الوساطة، كآلية بديلة رابعة لتسوية المنازعات، المعهد الوطني لحق المؤلف من البتّ في موضوع النزاع من خلال إصدار توصية.

62. لقد ثبت، في المكسيك، أن الآليات البديلة لتسوية المنازعات مفيدة إلى أقصى حد في تسوية المنازعات الخاصة بحق المؤلف.

[نهاية الوثيقة]